

Distr.: General
12 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية
الخاصة: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
الجمعية العامة

يشرفني أن أشير إلى قرار الجمعية العامة ١٢٤/٦٠، الذي أنشأت الجمعية العامة
بموجبه الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لإسداء المشورة بشأن
استخدامه وأثره. ووفقاً لأحكام الفقرة ٢١ من ذلك القرار، يشرفني أن أحيل طي هذه
الرسالة مذكرة عن اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق، الذي عقد في جنيف يومي
١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ (انظر المرفق).

وعلى نحو ما ورد بإيجاز في تلك المذكرة، أعرب الفريق الاستشاري عن تقديره
لاستمرار التحسن في أداء الصندوق وإدارته. ونظر الفريق في عدد من القضايا السياسية،
بما فيها آخر المعلومات المتعلقة بخطة استجابة الإدارة للتقييم الخماسي السنوات للصندوق؛
والجهود التي بذلت مؤخراً لتحسين نوعية التقارير السردية عن كيفية استخدام أموال
الصندوق ورصد هذا الاستخدام؛ وآخر المعلومات المتعلقة بإطار الأداء والمساءلة؛ ونافذة
الصندوق الخاصة بحالات الطوارئ التي تفتقر إلى التمويل الكافي؛ وآخر المعلومات عن خطة
عمل الصندوق لمواجهة المخاطر.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170913 170913 13-47171 (A)



وتداول الفريق من بعد مع نائب المراقب المالي للأمم المتحدة وناقش معه النسبة المئوية لتكاليف دعم الصندوق للبرامج التي يحتفظ بها مكتب المراقب المالي. وأعرب الفريق عن شواغله إزاء احتمال خفض المانحين دعمهم للصندوق إذا جرى استخدام جزء كبير من مساهماتهم في تغطية التكاليف غير المتصلة بالأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها الصندوق.

واجتمع الفريق مع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمناقشة التقدم الذي أحرزوه في صرف مدفوعات وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين في حين وقتها. وتناول المشاركون من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أيضا التقدم المحرز في عمليات تقييم وكالاتهم للأنشطة التي يمولها الصندوق، وذكروا أن الصندوق لا يزال واحدا من أكبر المساهمين في عمليات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء الجمعية العامة على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

مذكرة موجهة إلى الأمين العام بشأن اجتماع الفريق الاستشاري للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣)

توصيات واستنتاجات

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق الاستشاري المعني بالصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في قرارها ١٢٤/٦٠ ليقدم المشورة إلى الأمين العام عن طريق وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن استخدام الصندوق وأثره. وعقد الفريق الاستشاري اجتماعه الأول لعام ٢٠١٣ في جنيف يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣. وترأس الاجتماع ميكائيل ليندفال (السويد).

٢ - وشكل الاجتماع أول فرصة للأعضاء للتفاعل مع الأمانة العامة المساعدة ونائبة منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة كيونغ - وا كانغ، والرئيسة الجديدة لأمانة الصندوق، السيدة ليزا دوتن. واجتمع الفريق مع منسقي الشؤون الإنسانية في جنوب السودان، ومالي، واليمن لمناقشة الخبرات التي اكتسبوها في تنسيق الاستجابات الإنسانية وقيادتها ولتبادل وجهات نظرهم بشأن الصندوق وأثره في الميدان. وأثنى منسقو الشؤون الإنسانية على الدور الهام الذي يقوم به الصندوق في تعزيز التنسيق داخل البلد ودعم وظائف منسقي الشؤون الإنسانية فضلا عن تعزيز دورهم. وتطرقت المناقشات إلى مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك ملائمة تفسير معايير الصندوق المتعلقة بإنقاذ الأرواح تفسيراً أكثر مرونة، ومدى إمكانية إخضاع منسقي الشؤون الإنسانية للمساءلة فيما يتعلق بكيفية استخدام أموال الصندوق، وزيادة استخدام أسلوب موحد في تقديم التقارير، والأهمية المستمرة للحصول على التمويل وصرف المدفوعات في حين وقتها. وألقى منسقو الشؤون الإنسانية الضوء أيضاً على المشاركة الفعالة والقيمة للحكومات والسلطات الوطنية عقب تلقي مخصصات الصندوق.

٣ - وقامت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس، بإطلاع الأعضاء على كيفية استخدام الصندوق وإدارته خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣، وركزت بشكل محدد على دعم الصندوق البالغ الأهمية لجهود الاستجابة لحالات الطوارئ في الجمهورية العربية السورية ومالي.

٤ - وتداول الفريق الاستشاري من بعد مع نائب المراقب المالي للأمم المتحدة بشأن النسبة المئوية لتكاليف دعم الصندوق للبرامج التي يحتفظ بها مكتب المراقب المالي.

٥ - وأتيحت للفريق فرصة للاجتماع بالشركاء من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمناقشة التقدم الذي أحرزوه في صرف المدفوعات من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة إلى الشركاء المنفذين. وناقشوا الخبرة التي اكتسبتها اللجنة الدائمة في إعداد التقارير عن أموال الصندوق وكيف يتم نموذج التقارير بالصندوق، الذي نقح مؤخرا، جهود اللجنة الرامية إلى تنسيق عملية إعداد التقارير. وكذلك تناول المشاركون من اللجنة التقدم المحرز في عمليات تقييم وكالاتهم للأنشطة التي يمولها الصندوق وذكروا أن الصندوق يبقى واحدا من أكبر المساهمين في عمليات المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

٦ - ونظر الفريق الاستشاري في قضايا سياسية، بما فيها آخر المعلومات المتعلقة بخطة استجابة الإدارة للتقييم الخماسي السنوات للصندوق؛ والجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين نوعية التقارير السردية المقدمة بشأن كيفية استخدام أموال الصندوق ومستويات رصد هذا الاستخدام؛ وتحسين التزام الوكالات والمنظمة الدولية للهجرة بصرف المدفوعات من أموال الصندوق إلى الشركاء المنفذين؛ وآخر المعلومات المتعلقة بإطار الأداء والمساءلة والاستعراضات القطرية، التي أجريت عام ٢٠١٣ وفقا للإطار، لبوركينا فاسو والسنگال والنيجر، وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن؛ ونافذة الصندوق الخاصة بحالات الطوارئ التي تفتقر إلى التمويل الكافي؛ وتحقيق التكامل بين الصندوق والصناديق المشتركة القطرية؛ وآخر المعلومات عن خطة عمل الصندوق لمواجهة المخاطر.

٧ - وبناء على تلك المناقشات، يود الفريق الاستشاري إبداء الملاحظات والتوصيات التالية:

الإدارة

٨ - قامت منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، بإبلاغ الفريق الاستشاري أن الصندوق صرف ما يقرب من ٤٨٥ مليون دولار لصالح ٤٩ بلدا وإقليما في عام ٢٠١٢. وسجل هذا أعلى مبلغ صرفه الصندوق في سنة واحدة في تاريخه، وعكس ورود طلبات كبيرة لتمويل العمليات المنقذة للأرواح في منطقة الساحل، والجمهورية العربية السورية، والبلدان المجاورة، وكذلك التمويل البالغ الأهمية للآزمات المزملة التي تفتقر إلى التمويل الكافي. وأبلغت الأعضاء أيضا بأنه يجري تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد من أجل الصندوق بهدف زيادة اتساق التمويل من قاعدة أوسع من الدول الأعضاء. وأعرب الفريق الاستشاري عن تقديره لمنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ وللأمانة العام لاستخدامهما للأموال وإدارتهما للصندوق.

٩ - وطلب الفريق الاستشاري إلى الأمانة العامة تقييم مزايا وعيوب قصر المخصصات المقدمة إلى البلدان على مخصص واحد من الدعم سنويا من نافذة الحالات التي لم يرصد لها تمويل كاف. وطلب الفريق إلى الأمانة العامة تفسير كيف تساعد أموال الصندوق أنشطة الحماية، مشيرا إلى أن العديد من الأزمات الإنسانية الحالية هي، في جوهرها، أزمات تستدعي توفير الحماية. وأقر بأن للصندوق دورا صغيرا ولكن هاما في تسهيل التعافي في إطار أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق تمويل مشاريع العمل المبكر. وطلب الفريق إيضاحا بشأن أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الأخرى في التعافي الإنساني وبشأن كيفية مساهمة الصندوق في أنشطة دعم التعافي من الكوارث بالعمل المبكر دون توسيع نطاق ولايته.

١٠ - وجرى تشجيع الأمانة على استكشاف الفائدة المستمرة لعنصر الإقراض نظرا إلى وضع الوكالات لآليات التمويل الداخلية واستخدامها وانخفاض عدد الطلبات على القروض. ولمساعدة الصندوق على تحسين عنصري الشفافية والمساءلة، طلب الفريق الاستشاري إلى الأمانة العامة أن تواصل زيادة الكشف العلني عن الإسهامات المالية التي يقدمها المانحون. ولغرض الوضوح والشفافية، ومن أجل قياس أثر الصندوق وإسهاماته في الميدان بدقة أكبر، جرى تشجيع الأمانة العامة على العمل مع الوكالات لضمان رفع مستوى الوعي بين الشركاء المنفذين عندما تمول أموال الصندوق أنشطتهم.

١١ - وأشار الأعضاء إلى أن منسقي الشؤون الإنسانية يضطلعون بدور هام في تسهيل الأنشطة الميدانية الممولة من الصندوق، وطلبوا إلى الأمانة أن تواصل تعزيز قدرات المنسقين على رصد وتقييم الأنشطة الممولة من جانب الصندوق. وأعرب الفريق عن دعمه لبرنامج التحول الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعن أهميته في تعزيز دور منسقي الشؤون الإنسانية وقيادات العمل الإنساني، بوجه عام. وشجع أيضا الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على الاضطلاع بدور أكبر في مناقشة تحديد أولويات الأنشطة، وفي إعداد طلبات الحصول على تمويل من الصندوق، عند الاقتضاء.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة النسبة المئوية لتكاليف دعم البرامج التي يحتفظ بها مكتب المراقب المالي للأمم المتحدة (٦٠ في المائة) والصندوق (٤٠ في المائة)، أعرب الفريق عن تقديره للمناقشة التي دارت مع نائب المراقب المالي. وأعرب عن شواغله إزاء احتمال خفض المانحين دعمهم للصندوق إذا جرى استخدام جزء كبير من مساهماتهم في تغطية تكاليف غير متصلة بالأنشطة الإنسانية التي يضطلع بها الصندوق. وطلب الفريق أن يقوم مكتب المراقب المالي بإعداد ورقة تقدم تفاصيل مبوبة عن كيفية استخدام المراقب المالي لتكاليف دعم البرامج التي

يوفرها الصندوق وطلب أيضا أن يشارك المكتب في مناقشات مماثلة في الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٣ - وأقر الفريق الاستشاري بجهود اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الرامية لزيادة السرعة التي يجري بها صرف أموال الصندوق إلى الشركاء المنفذين ودعا أمانة الصندوق، والوكالات، على وجه الخصوص، إلى مواصلة جهودها لتعجيل بصرف الأموال. وطلب الفريق مزيدا من البيانات عن هذه المسألة البالغة الأهمية من أجل الاجتماع القادم. ورحب الفريق بخطة برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقييم استخدامهما للصندوق وغيره من الصناديق المشتركة، وطلب إلى الأمانة تشجيع أعضاء اللجنة الدائمة على الاستمرار في أداء عمليات التقييم الخاصة بهم للأنشطة التي يمولها الصندوق وفي تبادل الآراء بشأنها. وطلب الأعضاء إلى الأمانة أن تلتزم مزيدا من التوضيح بشأن القرارات التي اتخذها الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من أجل زيادة معدل استرداد التكاليف الخاص بهم من ٧ إلى ٨ في المائة، وزيادة الأثر المحتمل على الصندوق. وأعرب الفريق عن شواغله إزاء إمكانية حل الفريق العامل المعني بتمويل المساعدة الإنسانية التابع للجنة الدائمة، وطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ضمان استمرار إجراء مناقشات اللجنة الدائمة لمسائل تمويل المساعدات الإنسانية في محفل مناسب.

١٤ - ووافق الفريق على إنهاء العمل على خطة استجابة الإدارة للتقييم الخماسي السنوات للصندوق في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ عقب تنفيذها الناجح. ومع ذلك، دعا الأمانة إلى إطلاع الأعضاء بانتظام على آخر المستجدات بشأن البنود التي سيتم تعميمها في خطة عمل الصندوق طويلة الأمد. وطلب إليها استكشاف حجم الأموال التي يتم ترحيلها من العام السابق وإذا ما كان ينبغي للصندوق تقليل هذا المبلغ عن طريق منح المزيد من المخصصات أو مبالغ أكبر من المال للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة على مدار السنة. ورحب الفريق بالتحسن المستمر في إعداد التقارير السردية عن استخدام الوكالات لأموال الصندوق وشجع الأمانة على استكشاف استراتيجيات داخل رسالة التفاهم الإطارية لمواصلة تحسين التقارير السردية.

١٥ - وفيما يتعلق باستعراض إطار الأداء والمساءلة، أعرب الفريق عن رغبته في مناقشة التقرير النهائي في اجتماعه المقبل وتطلع إلى تلقي تعليقات من الاستعراضات التي أجريت عام ٢٠١٣ لمنطقة الساحل (مع البعثات القطرية الموفدة إلى بور كينا فاسو والسنغال والنيجر)، وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن. وأحاط الأعضاء علما

بالاستعراض الذي أجرته الأمانة لنافذة الصندوق الخاصة بحالات الطوارئ التي تفتقر إلى التمويل الكافي ونتائجه. ولاحظ الفريق أهمية تحسين دقة خدمة التتبع المالي من أجل دعم احتياجات المانحين وتعزيز قدرات الوكالات على تقديم تقارير أكثر فعالية عن استخدامها لأموال الصندوق.

١٦ - وأقر الفريق بأن المواءمة بين الصناديق المشتركة القطرية وبين الصندوق كانت ترمي إلى زيادة الاتساق والكفاءة، والفعالية في التنسيق والعمل الإنسانيين بوجه عام. وشجع الفريق الأمانة على أن تشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به منسقو الشؤون الإنسانية في تسهيل الإجراءات لتحقيق نتائج أفضل وعلى دعم هذا الدور. وفيما يتعلق بخطة عمل مواجهة المخاطر، أعرب الأعضاء عن رغبتهم في معرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها الأمانة لمكافحة احتمال سوء إدارة الوكالات والشركاء المنفذين أو سوء استخدام أموال الصندوق. وطلب الفريق إلى الصندوق مناقشة إمكانية تخصيص أموال لبرامج ومشاريع في اجتماع مقبل للفريق الاستشاري. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية، وافقت أمانة الصندوق على تعميم ورقة صدرت عام ٢٠١١ بتكليف من الفريق العامل الفرعي المعني بتمويل المساعدات الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تتناول النهج القائم على البرامج.

المسائل الإدارية

١٧ - أعرب الفريق الاستشاري عن دعمه للرئيسة الجديدة لأمانة الصندوق. وانتخب الفريق السيدة كاثرين ووكر (أستراليا) رئيسة جديدة للفريق الاستشاري والسيد ماثيوس هوندى تولو (إثيوبيا) نائبا لها. وأعرب الفريق عن تقديره للجهود التي بذلها الرئيس، السيد ميكائيل ليندفال (السويد) ونائب الرئيس، السيد ميلتون روندو فيلهو (البرازيل) المنتهية ولايتهما.